الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

العلاقات التضامنية للشعب الكردي

أستثمر الشعب الكردستاني ما حصل بعد إيقاف عمليات الإبادة من قبل النظام منذ نيسان ١٩٩١ ثم انسحاب الإدارات الحكومية من محافظات أربيل والسليمانية ودهوك، بقرار من النظام نفسه، مما خلق فراغاً ادارياً وأمنياً في إقليم كردستان، فبادرت الجبهة الكردستانية، الجهة السياسية الأساسية الوحيدة آنذاك التي نظمت الانتفاضة والمفاوضات مع النظام،

القسم السابع

فلك الدين كاكايي

بادرت إلى تحمل والتزام الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الإقليم ريثما تجري انتخابات برلمانية تقرر أجراؤها في آيار ١٩٩١. كان القرار الكردستاني جريئاً وخطيراً حظى، كما يبدو، بموافقة ضمنية من ممثلي المجتمع الدولي المتواجدين في الإقليم. وأجريت الانتخابات فعلاً في الموعد المقرر وأنتخب أول برلمان كردستاني (المجلس الوطني الكردستاني) ومقره أربيل حيث كانت فيها قاعة مناسبة شيدّها النظام السابق (للمجلس التشريعي) لمنطقة (الحكم الذاتي) الذي أسسه عام ١٩٧٤. وانتخب البرلمان (الذي كنت عضواً في دورته الأولى) حكومة إقليمية كردستانية للمرة الأولى في التأريخ.

واستقرت الحكومة في مبنى مشابه شيده النظام السابق لاجتماعات (المجلس التنفيذي، أي الأمناء العامين) لمنطقة الحكم الذاتي. (رفض النظام تسميتها بكردستان واكتفى بهذا العنوان).

وفي الجلسات الأولى سلمت الجبهة الكردستانية مذكرة إلى البرلمان أعادت اليه جميع الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية. فاصدر البرلمان قراراً يشكر الجبهة الكردستانية التي كانت بمثابة حكومة مؤقتة على تحملها المسؤولية خلال عام تقريباً، وبذلك صارت هذه الصلاحيات كافة عائدة إلى البرلمان والحكومة الإقليمية ومجلس القضاء المستقل الذي تشكل فيما بعد.

كانت في الإقليم أمانات عامة للشؤون المحلية يرأسها أمناء عامون أعضاء في (المجلس التنفيذي) السابق، فقرر البرلمان تسمية الوحدات الإدارية الإقليمية بالوزارات ورؤسائها بالوزراء، وهكذا بدأت الأمور تنتظم ثم أصدرت قراراً بحل المسألة الكردية مع الحكومة المركزية العراقية (سواء في الحاضر أو المستقبل) على أساس الاتحاد الاختياري، أي: الفيدرالية، وان تكون الدولة العراقية فدرالية، وذلك في خريف عام ١٩٩١.

هذه القوانين والقرارات وما استحدثها البرلمان الكردستاني منذ تأسيسه في مايس – حزيران ١٩٩٢ حتى سقوط النظام السابق في نيسان ٢٠٠٣ ثم صدور الدستور العراقي الدائم عام ٢٠٠٥ وإقراره دستورياً عام ٢٠٠٦، هذا كله دخل في صلب مادة واضحة في الدستور الذي أقر الأمر الواقع في إقليم كردستان وإقامة النظام الاتحادي (الفيدرالي) للعراق.

هذه المعلومات، منذ انتفاضة ١٩٩١، معلومة ومعادة عشرات ومئات المرات، إلا ان إعادتها في إطار القرار الدولي مهم للغاية، لأنني أريد الوصول إلى استنتاج، بناء على كل ما سبق، وهو أن ما أقره الدستور العراقي لإقليم كردستان والحقوق القومية الكردية هو تحصيل حاصل للتطور السياسي منذ أواسط القرن العشرين وصولاً إلى انتفاضة ١٩٩١، وان كل ذلك (يعني كل ما في الدستور) هو قرار دولي أتخذ بعد متابعة المجتمع الدولي لمحنة الشعب الكردستاني في العراق منذ عقود من السنين، فكانت التضحيات الجسيمة لهذا الشعب هي التي أرغمت المجتمع الدولي على اتخاذ القرار (٦٨٨) وبقية القرارات حتى موافقة مجلس الأمن الدولي على تحرير العراق في نيسان ٢٠٠٣ وما حصل حتى صدور هذا الدستور.

فالدستور العراقي ليس قراراً عراقياً خالصاً كما يفهمه البعض أو كما يريدون اعتباره (منة) و(تكريماً) للشعب العراقي وللشعب الكردستاني. أعتذر من العراقيين الطيبين الذين ساهموا في إنضاج مواد وفقرات الدستور، وكنت هناك معهم أسابيع طويلة.

فمحتوى الدستور بصدد الفدرالية وبقية الحقوق ليس قراراً عراقياً بالمعنى الذي أرجو ان يفهموه جيداً، حيث أوضح الفكرة كالتالي: لم يوافق أي جانب عراقي من الدولة العراقية، سواء قبل ٢٠٠٣ (وبعده) على ما تقرر في الدستور طوعاً.

ولم يأت أي جانب عراقي من الدولة ليقول للشعب الكردستاني: هذا هو حقك وهذه هي حدود ما يمكنك التمتع به. هذه صلاحياتك. وهذه هي حقوقك وواجباتك.

لم يبادر أي جانب عراقي من الدولة إلى ذلك رغم ان الشعب الكردستاني ظل يطالب بحقوقه طوال القرن العشرين ومقتبل الواحد والعشرين.

أعتقد ان كل من يتصور ان بإمكانه (التلاعب) بحقوق وصلاحيات إدارة إقليم كردستان واهم وغافل عن تلك الحقائق أو متغافل عنها. وليس بإمكانه إحداث أي خلل في هذه الحقوق والصلاحيات التي يجب على الجانب الكردستاني بدوره ان يحترم حدودها وروحها ومحتواها وفلسفتها الدستورية.

فالعراق الجديد لما بعد ٢٠٠٣، بتكوينه الديمقراطي الفدرالي وتوازناته وبرامجه طويلة المدى هو أيضاً ثمرة قرار دولي، لا يمكن التلاعب به. فليس من حق أحد التطاول عليه أو محاولة الإنفراد بالأمور.

مستقبلنا مرهون بمدى انسجامنا مع إرادة المجتمع الدولي الجديد:

فإن مستقبل العراق مرهون بمدى وكيفية انسجامه مع الخط العمودي الصاعد للمجتمع الدولي، وليس بمقدور أحد إعادة عقارب الساعة إلى الوراء. صحيح ان العراق مستقل ذو سيادة لكن كل شيء مرهون منذ الآن بمدى احترام إرادة المجتمع الدولي في احترام حقوق الإنسان والديمقراطية والحرية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي داخل كل بلد.

ففي كل مجتمع دولي إنساني يحمي الجميع ويحول دون حروب الإبادة الجماعية والتطهير العنصري ينبغي لكل دولة ومؤسسة وحاكم ان يلتزم صلاحياته وحقوق وحريات الآخرين. بمعنى آخر:

نحن ذو سيادة ومستقلون، لكننا لسنا أحراراً حرية مطلقة تجيز لنا التعامل مع الشعب بالأساليب التي نريدها! كان وزير الدفاع العراقي السابق عام ١٩٨٨ يرد على استفسارات دولية حول حقيقة استعمال النظام السابق للأسلحة الكيمياوية في بهدينان، أتذكر ان وزير الدفاع هذا رد على الرأي العام العالمي غاضباً، قائلاً: ان لم يسكتوا، سنقلب المائدة عليهم! هذا هو شعبنا (يقصد الكرد) نعاملهم بالطريقة التي نراها نحن دولة ذات سيادة. لا نقبل التدخل في شؤوننا!

من الناحية المنطقية كان وزير الدفاع السابق على حق آنذاك! فهو وزير في دولة مستقلة عضو في الأمم المتحدة. إلاّ ان التدخل الدولي الواسع خلال آذار ونيسان ١٩٩١ في شؤون العراق الداخلية مما غيّر موازين الوضع الداخلي العراقي رأساً على عقب.. اقول ان هذا التدخل الدولي أثبت بأنه لم تعد أية دولة حرة تعمل ما تشاء بحق مواطنيها وحقوقهم، مهما كانت الدولة (مستقلة وذات سيادة)، أرجو ان نفهم جميعاً هذا الانقلاب في المفاهيم والمنطلقات والمبادئ وقواعد المجتمع الدولي.

من هذه الزاوية أعود للتأكيد بأنّ ما تحقق للشعب الكردستاني منذ ١٩٩١ حتى ٢٠٠٦ لم يكن قراراً عراقياً طوعياً عن طيبة وحسن تقدير للجيرة والمواطنة والمساواة والتعايش المشترك! بل كان قراراً دولياً بناء على تضحيات الكرد أنفسهم، فقد صار قراراً عراقياً ملزماً بعد سن الدستور والاستفتاء عليه من قبل الشعب.

ولست أريد أبداً إلغاء دور أيّ حزب أو شخص عراقي حُرّ ديمقراطي كان يسعى منذ عشرات السنين الى حل المسالة الكردية وبقية مشكلات العراق حلاً سلمياً ديمقراطياً عبر الحوار. (سأتحدث عن نماذج حية من الأشخاص والأطراف العراقية الوطنية الديمقراطية).

فاختصر القول أن جهود الخيرين والديمقراطيين العراقيين مشكورة ابداً وطالما تطرقنا إليها، فهم الضمير الحي للشعب العراقي، لذلك أعيد ذكر آرائي بالطريقة التالية: وهي ان ما تحقق للشعب الكردستاني منذ ١٩٩١ هو قرار دولي وثمرة تضامن إنساني دولي بناء على تضحيات الكرد وكفاح والقوى العراقية الديمقراطية التي طالما عملت على حشد التعاطف العربي والدولي مع مشروعية المطالب الكردستانية وإدانة المظالم والإبادة. هذا مالا ينبغي نسيانه أبداً.

أما حين نقول بان القرار بمنح الفدرالية لكردستان وسائر الحقوق ليس قراراً عراقياً فنعني به، بالضبط، ان أي جانب عراقي في الدولة أو باسم الدولة لم يقر ذلك طوعاً، حتى تحت الضغط الدولي في فترات معينة سواء عام ١٩٦٣ و ١٩٩١.

ان تأكيد هذه الحقائق ياتي من هدفي في توضيح ان العلاقات التضامنية الكردية العربية المتبادلة بعد الآن، تعتمد على هذا الفهم. اذ بدون فهم ذلك يصعب المضي الى امام. فلا يمكن للعراق الجديد ان يستقر ويتقدم على أيدي أناس يعتبرون أنفسهم وحدهم ورثة العراق وكل ما فيه، او أن ما صدر سابقاً وما يصدر هو (منة) و(مكرمة) منهم، ينبغي الإقلاع عن هذه الذهنية. فالعراق الموجود هو ثمرة عملنا ونضالنا جميعاً، واذا ما عانى من الخلل يوماً فهو من قصورنا الذاتي. كيف نتخلص من هذا القصور؟ يقول الفيلسوف العرفاني جلال الدين الرومي: (حين نتخلص من المنّية (كل شيء منّي!) نبدأ طريق الخلاص).

أهل العراق ليسوا مسؤولين عن خلق المشكلة الكردية بل المجتمع الدولي:

وهكذا تتكامل الفكرة، اذ سنكون مسؤولين بعد الآن اذا ما عجزنا عن الالتزام بالدستور، وسيكون كل طرف مسؤولاً بالقدر الذي يستبد أو يحاول التسلط على الآخر على أي مستوى وبأي معنى.

اما المسؤول الأساسي والأصلي عن خلق محنة الشعب الكردي في العراق، منذ البداية، فهو المجتمع الدولي وليس أهل العراق الذين كانوا بدورهم مغلوبين على امرهم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨.

فالدولتان البريطانية والفرنسية هما المسؤولتان عن وضع اتفاقية سايكس بيكو وتقسيم تركة الإمبراطورية العثمانية المنهارة بتلك الطريقة الكارثية. فلو اختير اهل العراق ليقرروا مصيرهم بحرية لربما كانوا يختارون وضعاً آخر، لربما لم يكونوا يريدون وضع الشعب الكردي في محنة التقسيم. كذلك لو اختير الشعب الكردي في الإمبراطورية العثمانية قبل ذلك، أي في العراق الحالي وتركيا الحالية وسورية الحالية إضافة الى الكرد في إيران، لو اختيروا لربما قرروا شيئاً مختلفاً تماماً، في الأقل لم يكونوا يرضون التعرض الى المحنة في العراق. وقد بينت الوثائق والوقائع التاريخية ان أكثرية الكرد آنذاك القاطنين في ولاية الموصل التي كانت تشمل معظم إقليم كردستان الحالي)، لم يكونوا مرتاحين أبداً لضم الإقليم وكركوك إلى العراق الجديد آنذاك، وعبروا عن ذلك عبر الاستفتاءات، إلا ان البريطانيين أصروا على لوى أعناق الحقائق.

فالمصالح الاستعمارية البريطانية والفرنسية اقتضت التقسيم بهذا الشكل آنذاك.

وهاتان الدولتان هما اللتان تتحملان المسؤولية الأساسية في محنة كورد العراق وفلسطين وبقية شعوب المنطقة. والدول المهيمنة الأخرى معها هي التي قسمت كردستان. فالتقسيم هو أساس المحنة والتراجيديا. فلا يتحمل أهل العراق في تلك الفترة مسؤولية ما حصل، إلا ان بعض أهل العراق ممن تسلموا الحكم ومقاليد الدولة العراقية منذ العشرينيات حتى ٢٠٠٣ يتحملون مسؤولية محنة الكرد بقدر الذين تنكروا للحقوق الكردية التي نصت عليها المعاهدات الدولية واتفاقيات الدولة ذاتها. هؤلاء العراقيون، كلما أوغلوا في التنكر للوجود الكردي وكلما قمعوا إرادته ومطالبه وكلما واجهوه بالقسوة والأذى هم الذين بدأوا يتحملون مسؤولية أساسية، بمعنى ان الحكومات العراقية في البداية، لم تخاصم أهل كركوك وكردستان بسبب الهوية والانتماء الثقافي بل بدعوى الحرص على صيانة تركيب الدولة العراقية على أساس الموجبات الاستعمارية لإلحاق كركوك وكل كردستان بها. بذلك وضعت السياسة الاستعمارية الكرد والعرب إزاء بعضهم البعض دون ان يشاؤوا ذلك ودون أن يختاروه!

المسؤول الأساسي:

أما المسؤول الأساسي والأول إزاء المحنة الكردية فهم البريطانيون والفرنسيون أصحاب سايكس بيكو. ويظهر ان هؤلاء أدركوا مؤخراً خطأهم أو خطاياهم ومسؤوليتهم (سمه ما شئت) فحاولوا بعد الحرب الباردة تصحيح الماضي أو تعويض الشعب الكردستاني قليلاً، فهذان الطرفان المسؤولان (البريطاني والفرنسي) عن محنة الكرد كانا ومايزالان يمارسان دوراً مهماً في قرارات المجتمع الدولي عبر مجلس الأمن الدولي.

فاظن ان الطرفين حاولا بعض الشيء منذ آذار ١٩٩١ تصحيح بعض أعوجاجات الماضي وارثه الثقيل. فالدولة الفرنسية هي التي صاغت قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ في نيسان ١٩٩٢ لإيقاف هجمات النظام العراقي والجلوس مع الجانب الكردستاني على طاولة الحوار والمفاوضات. كانت مسودة القرار الفرنسية جيدة أفضل مما صدر لاحقاً بعد تعديلات من بقية اعضاء مجلس الأمن. ونص القرار الصادر قد تضمّن الأفكار الأساسية التي وضعها الفرنسيون. هذا عنهم. أما البريطانيون فهم الذين أقترحوا فكرة (الملاذ الآمن) في جزء من كردستان ثم إعلان الحظر الجوي أمام سلاح الجو الحربي للنظام السابق لمسافة محدودة. كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدعم الاقتراحين الفرنسي والبريطاني. وكأني بالطرفين يحاولان إنصاف الشعب الكردستاني بعد هذه المحنة الطويلة وهما المسؤولان عنها منذ سايكس بيكو.

فهل حاولا لاحقاً تصحيح جزء من الواقع المشوّه ولو بعد نحو ثمانين عاماً؟!

حتى لو كان الأمر كذلك فالنتيجة كانت جيدة على أية حال، ولابد أن يعرف الشعب الكردستاني ملابسات ما تعرض له وأسباب القرارات الدولية، كذلك أن يعرف الشعب العراقي ملابسات الوضع المعقد الذي نشأ منذ سايكس بيكو بعد الحرب العالمية الأولى ١٩١٨، حيث ان الاتفاقية الاستعمارية خلقت للشعب العراقي أجمع مشكلة كبرى ومحنة وعذابات.

كم من الكوارث والمصائب العربية ارتُكبت باسم الحرية؟

شاكر النابلسي

كان منيف الرزاز (طبيب أردني من مواليد سوريا، ١٩١٩- ١٩٨٤، الأمين العام المساعد للقيادة القطرية لحزب البعث) من أكثر المفكرين اهتماماً وتركيزاً على قضية الحرية السياسية في الوطن العربي. ورغم أن منيف الرزاز زعيم من زعماء حزب البعث المرموقين، ويُطلق عليه البعض فيلسوف البعث، إلا أننا في أحيان كثيرة نصنّفه بين المفكرين العَلْمانيين الليبراليين أكثر مما نصنفه بين مفكري حزب البعث، ذلك أن للرزاز أفكاراً في بعض المحاور هي أقرب للفكر العَلماني الليبرالي منها إلى فكر حزب البعث الأرثوذكسي المقيَّد.

أهمية الرزاز

يكاد الرزاز أن يكون من أكثر مفكري العَلْمانية الليبرالية في هذا العصر وضوحاً وسهولة في القراءة، مع عمق في الفكر والرؤيا. ولعل الرزاز قد وجّه إلى نفسه كثيراً سؤال:

لمن أكتب؟

فكان جوابه بأنه يكتب للعامة المحرومة من الحرية والخبز، لكي تفهم وتعرف أين حريتها، وتبحث عنها. ولا يكتب للخاصة، أو للنخبة، أو لنخبة النخبة. وهو قد التقى بهذا مع المفكر الإسلامي الليبرالي خالد محمد خالد. فكلاهما كانا بمثابة جناحي "طائر الفكر المفهوم" في هذا العصر: جناح يساري ليبرالي، وجناح يميني ليبرالي. وفي يقيني أن مصدر هذا الوضوح، هو أن كليهما جاءا من الشارع العربي، ولم يأتيا من صفوف الأكاديميا. فكانا يخاطبان الشعب، لا طلبة الفلسفة في الجامعة. ولعل هذا ما دفع الرزاز يوماً إلى الاتصال بخالد محمد خالد في القاهرة، ودعوته للانضمام إلى صفوف حزب البعث كقيادي في فرعه المصري، ولكن خالداً رفض، فقد كان يرفض الإنتماء إلى أي حزب من الأحزاب، لكي يبقى طليقاً حر التفكير.

إن أهمية الرزاز، كانت تنبع من أنه إلى جانب فكره التنظيري، فقد كان سياسياً ورجل دولة، ولمس تطبيقات الحرية في الوطن العربي بنفسه، وعايشها، وانتقدها خاصة الحرية السياسية. ورأى بأم عينيه، ومن موقعه القريب من السلطة السياسية في سوريا والعراق آنذاك، كم من المصائب والكوارث كانت تُرتكب باسم الحرية في العالم العربي، وخاصة في سوريا والعراق. ومن هنا، تأتي أفكاره التي حوتها آثاره الفكرية والسياسية على قدر كبير من الواقعية والوضوح وعلى مسافة بعيدة عن المثالية، والغموض، والالتباس، الذي ساد معظم فكر الحرية العربي في هذا العصر.

الربط بين الخبز والحرية

تمثلت واقعية فكر الرزاز، عندما ربطَ بين الحرية وبين الخبز، حين قال، من أن "أي طغيان سياسي، لا بُدَّ أن يخبئ في أعماقه رغبة في المحافظة على مصالح فئة من الناس، على حساب فئة أخرى. إنه ينطوي على طغيان اقتصادي في نفس الوقت. وأي حرمان لفئة من الناس من خبزها، وحاجتها اليومية، حرمان لها من حريتها السياسية، وحقوقها الإنسانية كذلك". ("الحرية ومشكلاتها في الدول المتخلفة"، ص٣٧٦). ومن الجدير بالذكر أن هذا الكتاب قد صدر أول مرة، في عام ١٩٦٥. وهو يتزامن مع صدور كتاب خالد محمد خالد: "أزمة الحرية في عالمنا" في ١٩٦٤. ولعل هذين الكتابين: كتاب خالد وكتاب الرزاز، هما الردّ على الدعوة الناصرية، ووجهة نظرها في الحرية السياسية، التي عرضها عبد الناصر في اللجنة التحضيرية ١٩٦٢، بعد الانفصال بين سوريا ومصر، وقبل صدور الميثاق في العام نفسه.

وكان ملخص الدعوة الناصرية العزل السياسي لجميع الأحزاب، ومنع قيامها، والاكتفاء بحزب الدولة الواحد الأحد، كما أشار الرزاز بوضوح في كتابه، ص٤٢٥.

وكاد الرزاز أن يكون متخصصاً في فكر الحرية الواقعي، ليس في العالم العربي فقط، ولكن في الدول المتخلفة التي يشملها العالم العربي أيضاً، وذلك من خلال كتبه المختلفة التي تركها لنا في هذا المجال، والتي قالت لنا ما لم يقله فلاسفة التنوير في أوروبا عن الحرية. لكن وللأسف الشديد، أن الرزاز كان يصرخ في واد وينفخ في رماد، فلم يتحقق ولو قدر صغير، من فكر الحرية هذا، ولم يتطبّق قدر منه على أرض الواقع. وكانت الهوّة بين المثقف البعثي والحاكم البعثي، عميقة وواسعة، نتج عنها كوارث كثيرة وكبيرة للأمة العربية.

الحرية مفهوم حي ومتطور

ما قاله الرزاز في كتبه عن الحرية، كان جميلاً، ورائعاً، ومنطقيا. ولو قيّض الله لحزب البعث العربي الاشتراكي حكاماً على مستوى المفكرين البعثيين (الرزاز، والبيطار، والحوراني خاصة) لكان الوضع السياسي في سوريا والعراق مختلفاً.

فالحرية ككل في مفهوم الرزاز مفهوم إنساني، مفهوم حي متطور، مرتبط بالمجتمع الذي يحيا فيه. وهي علاقة اجتماعية، وقيمة فردية. وكلما ارتقى المجتمع وازدادت قيوده ازدادت حريته. وهذا ما يجعل تحديد تعريف الحرية أكثر صعوبة.

ولقد استعانت الحركة القومية في نضالها من أجل الحريات السياسية بفلسفة الغرب في الحرية ومفهومه لها، فتمكّنت من محاربة الغرب بنفس سلاحه، وأصبح ممكناً أن يرتفع مستوى المعركة من المطالبة بالحرية من الاستعمار، إلى المطالبة بالحرية في مفهومها الواسع.

هل تجربة الحرية الشرقية عميقة؟

وكان الرزاز يرى، أن الشرق لم يعد في حاجة إلى طول التجربة في الحرية التي خاضها الغرب، فقد عوّض عن طول التجربة بعمق التجربة. ونختلف مع الرزاز في هذا، وعلى العكس من ذلك، فان تجربة الحرية في العالم العربي من أكثر التجارب الإنسانية ضحالة وبؤسا. ولعل الواقع الذي شهدناه في الماضي، ونشهده هذه الأيام دليل كبير على ذلك.

فهل كانت للحرية القومية في الشرق المتخلف قيمة، لم تكن لحركات الحرية القومية في أوروبا؟

وهل كانت الحرية القومية في الشرق، جماع كل الحريات الأخرى ومنطلقها؟

الدولة ليست الطاغية الوحيدة

وهناك قناعة لدى الرزاز، وهي أن الدولة ليست هي القوة الوحيدة التي يمكن أن تطغى على حرية الفرد. بل إن كل المؤسسات الاجتماعية من العائلة، والمدرسة، والعشيرة، والطائفة، إلى العادات، والتقاليد، والمفاهيم الاجتماعية، إلى القيود الأخلاقية والسلوكية، إلى النقابة والجمعية، إلى علاقات الإنتاج والاستهلاك.. كل هذه المؤسسات، قد تكون مثل الدولة منطلقاً للحرية، أو كبتاً لها.

أهمية حرية التكتل

وعلى عكس ما هو قائم الآن باسم حزب البعث، كان الرزاز يرى أن حرية التكتل في أحزاب سياسية أساس من أسس الحرية السياسية الحديثة، ولا وجود لها من دونها. وإن صورة الطغيان السياسي، هو أن تمنع الدولة قيام الأحزاب، أو أن تسمح بقيام حزب واحد هو حزب الدولة، مُدعيّة أن هذا التنظيم، هو الذي يمثل الأمة كلها، وهذا ما كان يقوله بعض زعماء الأحزاب السياسية كالرزاز، ولكن على الورق فقط، ولكن عندما يتسلمون الحكم، ينسون كل هذا، ويرفضون، ويصادرون، وينفون كل الأيديولوجيات الأخرى، وهذا ما جرى في سوريا ومصر والعراق والجزائر واليمن الجنوبي وليبيا وغيرها.

لم يكن الرزاز وحده

كان للحركات السياسية (الأحزاب والنقابات ومجالس الأمة وغيرها) خطوة في طريق الحرية، ولكنها خطوة ناقصة، ومشوّهة ما لم تدعمها الحريات الأخرى في الوقت نفسه.

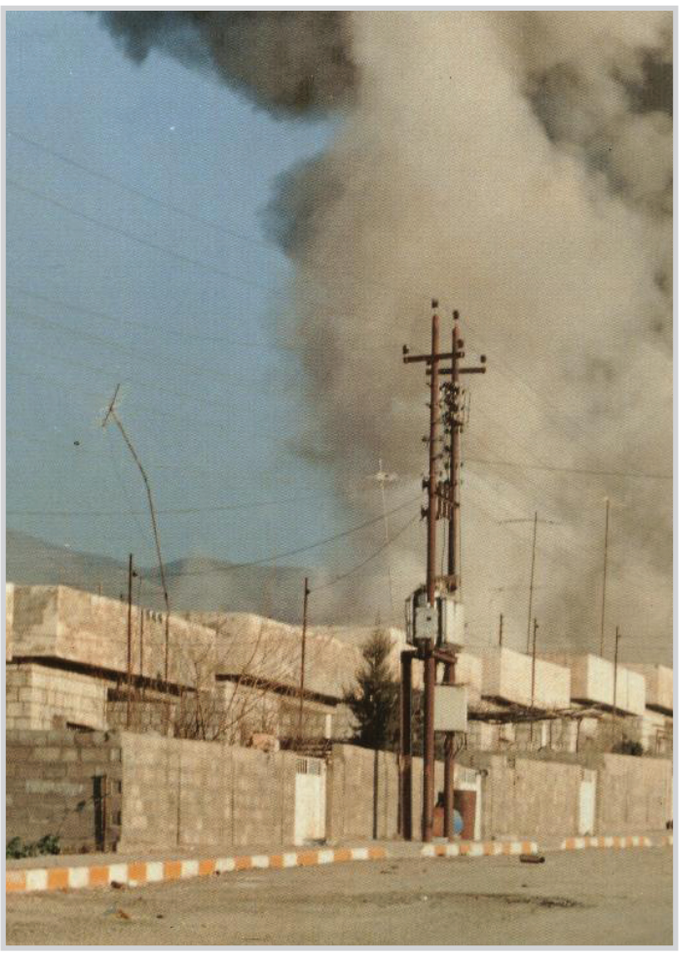

فإضافة لمنيف الرزاز كمفكر ليبرالي عَلْماني بارز، ومفكر بعثي مرموق، وملتزم في الوقت ذاته، كانت هناك مجموعة من المفكرين الليبراليين العَلْمانيين، ممن كان لديهم طروحات مختلفة في إشكالية الحرية السياسية. فقال أستاذ الفلسفة المصري المعروف زكريا إبراهيم:

نحن لا نستطيع أن نشعر بالحرية، وأن نمتلك زمامها فعلاً، إلا عند تحقيقنا للفعل الحر. والحرية هي الخير الوحيد، الذي يتطلبه المرء بشكل مطلق. ولن يكون بوسعنا امتلاك الخير، بدون امتلاك الحرية. وبدون الحرية، لن يكون ثمة فارق بين الخير والشر، لأن الحرية هي التي تُدخل القيمة في العالم، وليس ثمة شيء يعلو على الخير والشر كالحرية (مشكلة الحرية، ص ٢٦٠-٢٦٧).

الحرية يجب أن تُعقل ثم تُطلق

ومن جانبه قال المفكر المغربي عبد الله العروي، إن تجربة الحرية التي يتعرَّف عليها أي فرد من أفراد المجتمع الإنساني هي تجربة الإمكان؛ أي السماح له بذلك بحيث لا يتعرض لأي عقاب إذا فعل ما يريد. وتجابه المرء كلما تحركت حواجز عائلية وطائفية وقانونية وشرعية، وحسب ما يسفر عنه الصراع تتسع دائرة تصرف المرء أو تنحصر، إن حرية الفرد مرتبطة بتقدم طبقته ومجتمعه والنوع البشري بعامة، وأن الحرية لكي تتحقق يجب أن تُعقل، ولكي تُعقل يجب أن تُطلق، والدعوة إلى الحرية في العالم العربي ناتجة عن حاجة متولدة في المجتمع العربي، وإن التفكير بالحرية عبارة عن الإحساس بضرورة الحرية، والمفكرون العرب في الخمسينيات والستينيات من هذا العصر، اتبعوا طرقاً موازية لطرق منظري الحرية في الغرب. (مفهوم الحرية، ص ٨٦-٩٢) .

الانفتاح على الآخر

وكان المفكرون المغاربة من المفكرين العرب، الذين شغلهم مفهوم الحرية، ومن ضمنهم المفكر عبد الكريم غلاب، الذي كان يُشدد على أن الحرية انفتاح على الآخر، بل إنها أكثر من ذلك، عطاء مجاني مما يدفعنا إلى أن نكون أكثر يقظة واهتماماً بواقع حياتنا اليومية، كما أنه يجعلنا أكثر انفتاحاً على حياة الآخرين. والحرية السياسية تأتي كنتيجة للحرية الشخصية والحرية الفكرية. لأن الحرية السياسية لا وجود لها، دون حرية الشخص، وحرية الفكر. وهي في أبسط تعريفاتها "تحرر الأفراد من السياسة، التي ليست لهم عليها رقابة فعلية" (الثقافة والفكر في مواجهة التحدي، ص ٨٨).

إشكالية الحرية والسلطة

إن "الثوريين" يقولون "أن الحرية هي المقدرة على التخلص من السلطة، والسير عكس مخططها". ولكن هذا النوع من الحرية يبقى خارج اللعبة الذاتية للحرية؛ أي يبقى خارج الإنتاج الذاتي. ذلك أن الثورات تحدد بذاتها الشروط الأساسية لتنمية الحرية. في حين أن الحرية الحقّة، تتركز في الأخذ بعين الاعتبار الشروط الأساسية والضرورية، التي تحدد الحرية، وتعطيها قيمتها الذاتية، وهذه الشروط هي، الغريزة الموجهة توجيها مدركاً ومنطقياً، والعقل الواعي المدرك.

اضطهاد الحرية لصالح الإيديولوجيا

إن الذين يضطهدون الحرية لصالح الإيديولوجيا، كما فعلت الأحزاب القومية التي حكمت أجزاء معينة من العالم العربي في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وكما فعلت العهود السياسية الأخرى كالناصرية، وكما فعلت الأسر الحاكمة في المشرق والمغرب، هؤلاء جميعاً إنما يخيطون ثوباً خاصاً للحرية، لكي تلبسه الشعوب التي يحكمونها، ضاق عليهم هذا الثوب أم قصُر، وهذا الثوب هو الحرية الموجّهة التي تبيح للإنسان أن يتصرف وفق التخطيط المذهبي، وضمن دائرة مغلقة. وهذه الأنظمة أُطلق عليها أنظمة الحكم التقدمية. أما أولئك الذين لا يُلبسون الإنسان العربي أي ثوب ضاق عليه أو قصُر، ويقولون مادام الإنسان قد ولد عارياً من الحرية، فليعش عارياً، فقد أُطلق عليهم أنظمة الحكم الرجعية!

الموازنة بين الحرية والحقوق الفردية

ولم يتخل المفكرون السوريون عن الإدلاء بدلائهم في مشكلة الحرية العربية، فقال المفكر السوري والتربوي المعروف عبد الله عبد الدائم، إن هناك جدلاً طويلاً ومصطنعاً أحياناً في هذا العصر، بين القائلين بتغليب الحقوق الفردية – أي الحرية الفردية – على الحقوق العامة، أو على حقوق الشعوب (الحرية الاجتماعية)، وبين المنادين بعكس ذلك. وما يعنينا أن في التراث موازنة سليمة بين الحرية الفردية والحقوق الفردية من جانب، وبين الحرية الاجتماعية وحقوق الشعب من جانب آخر. والتراث يؤكد مبدأ الحرية الفردية والديمقراطية الفردية. (في سبيل ثقافة عربية ذاتية، ص١٣٤-١٣٥).

ويظل المفكرون العرب، يصرخون في واد، وينفخون في رماد، دون جدوى، ودون أن يسمعهم أو يستجيب لهم السلطان، الذي يعلم أن جُرعة دواء الحرية إذا أعطيت للشعب المريض، فهي تعني نهاية السلطان العربي، وليس شفاء شعبه المريض.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com